الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/47/L.23
9 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

UN LIBRARY
APR 6 1993
UN/SA COLLECTION

الدورة السابعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الروسي ، الأرجنتين ، أرمينيا ، اسبانيا ، استراليا ، استونيا ، اسرائيل ، المانيا ، اوكرانيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بيرو ، بيلاروس ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، جزر مارشال ، جمهورية كوريا ، جمهورية مولدوفا ، الدانمرك ، رومانيا ، ساموا ، السلفادور ، سلوفينيا ، سنغافورة ، السويد ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، لاتفيا ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، ليتوانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، منغوليا ، النرويج ، النمسا ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان : مشروع قرار

الخصخصة

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد قرارها د إ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، الذي يتضمن الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، وإذ تنوه بقرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي يتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع ، وكذلك بسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

وإذ تشير إلى التزام كارتاخينا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة[١] وإلى مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٨ (د - ٣٨) المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٢[٢] ؛

---

(١) TD/364 ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٢) انظر A/47/15 (المجلد الأول) ، الفرع 'ثانيا' .

92-68682 111192 111192 121192

وإذ تشير أيضا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٣٦ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ بشأن الخصخصة والاستثمار الأجنبي في سياق إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي ،

وإذ تسلم بالحق السيادي لكل دولة في أن تقرر تنمية قطاعيها الخاص والعام ، آخذة في الاعتبار المزايا المقارنة لكل قطاع ، وأعمال الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة الذي أنشأه مجلس التجارة والتنمية بمقرره ٣٩٨ (د - ٣٨) ،

وإذ تلاحظ أن القطاع الخاص يلعب دورا ايجابيا في تعبئة الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ،

وإذ تلاحظ أيضا أن بلدانا كثيرة تعلق أهمية متزايدة على خصخصة المشاريع ، وإزالة الاحتكار والقيود التنظيمية الادارية للأنشطة الاقتصادية ، كما تعلق أهمية متزايدة على الاصلاحات الموجهة الى السوق ، وزيادة المنافسة ، وإزالة الآليات المشوهة للأسعار ، وعلى الأسواق المفتوحة ، كل ذلك كوسيلة لزيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو والتنمية المستدامة ، في إطار سياساتها لإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي ،

وإذ تلاحظ الصعوبات التي تلاقيها هذه البلدان في سياساتها تلك ،

١ - ترحب بالأنشطة التي تضطلع بها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة دعما للسياسات الوطنية الرامية الى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو والتنمية المستدامة من خلال الخصخصة ، وإزالة الاحتكار والقيود التنظيمية الادارية للأنشطة الاقتصادية ، ومن خلال السياسات الأخرى ذات الصلة ، وتحثها على :

(أ) أن تقدم الدعم ، عند الطلب ، للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان في تنفيذ الخصخصة وإزالة الاحتكار والقيود التنظيمية الادارية ، وفي تنفيذ السياسات الأخرى ذات الصلة في سياق اصلاحاتها الاقتصادية وفتح اقتصاداتها ؛

(ب) أن تعزز اتصالها وتعاونها دعما للجهود الوطنية التي تبذلها البلدان في خصخصة المشاريع وإزالة الاحتكار والقيود التنظيمية لأنشطتها الاقتصادية ، وفي تنفيذ سياساتها الأخرى ذات الصلة ، وتدعو الأمين العام الى إيلاء الاهتمام والتركيز الواجبين لتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان ، من خلال جملة وسائط من بينها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ،

(ج) أن تراعي في تنفيذ ولاية كل منها الأعمال المضطلع بها فعلا من جانب أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وذلك بغية زيادة كفاءة منظومة الأمم المتحدة الى أقصى حد ممكن ، واضعة نصب عينيها عملية إعادة التشكيل الجارية في المنظومة ؛

٢ - تطلب إلى الدول الأعضاء أن تعزز تبادل المعلومات فيما بينها وجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة بشأن أنشطتها وبرامجها وخبراتها فيما يتعلق بالخصخصة وإزالة الاحتكار والقيود التنظيمية الادارية ، وفيما يتعلق بتنفيذ السياسات الأخرى ذات الصلة ، بغية زيادة كفاءة التعاون التقني وتنسيقه في هذا الميدان ؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يحسّن ، في حدود الموارد القائمة ، أنشطة اجراء البحوث بشأن الخصخصة وإزالة الاحتكار والقيود التنظيمية الادارية ، وبشأن السياسات الأخرى ذات الصلة ، وأن يدرج النتائج ذات الصلة في منشورات الأمم المتحدة المتعلقة بالموضوع ، بما في ذلك "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره الذي سيقدمه الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين ، عملا بقرارها ١٦٦/٤٦ بشأن تنظيم المشاريع ، توصيات بتدابير تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما لهذا القرار .

- - - - -